



مخرجات التعليم الجامعي وعلاقتها بسوق العمل في اليمن .. إلى أين تتجه؟!

معظم الخريجين من الجامعات لا تتناسب تخصصاتهم مع وظائفهم في سوق العمل

مخرجات التعليم ضعيفة ولا تلبي احتياجات السوق



المرأة المؤهلة لها دور جوهري في قيادة حركة التنمية في المجتمع اليمني

تخصصات لاتلائم سوق العمل

أما الأخت/ هناء الأهدل - طالبة بالقسم الفرنسي بكلية اللغات فتقول بالنسبة للتخصص الجامعي وملائمته للسوق فذلك نادراً ما يحصل فالخريج الجامعي عند تخرجه من الجامعة فإنه لا يتخرج مباشرة للعمل إلا بعد معاناة، أما الآن بدأ الشباب يتجهون للغات والحاسوب أما التخصصات البقية فنادراً ما يهتمون بالحصول على وظيفة ضليقة جداً، والفتاة الجامعية وبشكل ملحوظ مهضومة في حصولها على الوظائف التي توائم تخصصها وبدأت الآن تشق طريقها في الاتجاه الصحيح تنال حقها في التعليم، لكن المرأة في مجتمعنا مطلومة وذلك نجده في وظائفها كعدم قبول رايها والتذمر من قراراتها فبالعادات والتقاليد المتخلف في التعامل مع المرأة لازلت نعانيتها حتى اليوم كعرقلتها في العمل وبالرغم من قدرتها وتعلمها الذي يؤهلها بالدرجة الأولى إلا أنهم يضعون الشروط لعرقلتها واخضاعها واجبارها على الاستسلام والخروج من عمل لأخر، بالرغم من أن المرأة نجدها أفضل من الذكر في التعليم في اليمن هو غير كل التعليم فبعد التخرج لا تستطيع عمل أي شيء من أجل النهوض بالتنمية وأنا اعتبر العادات والتقاليد أكبر عائق ما يجرها من حقها في التعليم وأن مكانها البيت والعقلية ليوم لن تتغير عند بعض أفراد المجتمع والنظرة إلى المرأة مازالت متخلفة في نظرهم لا كلمة لها ولا قرار وهذا يدل على أن نظرة الرجل للمرأة مهما تعلمت مكانها البيت أو يكون هو عالة عليها.

المجتمع وبنائه البناء السليم إلا أن الواقع غير والحلم غير.

مناهج غير ملائمة

وتقول الأخت/ إصلاح العبسي - طالبة إعلام جامعة صنعاء لقد كان طموحي الحقيقي هو الوصول للجامعة وهدفي هو أن أخدم ديني وشعبي ولا أهتم بالوظيفة أو شيء آخر لأنني اعتبر نفسي الآن لم أخدم ديني وشعبي وإن شاء الله لا بد أن يكون هناك تغيير وهذا التغيير هو توافق التخصص وأنا مع المواهب والقدرة، صحيح أننا نجد أن المناهج غير ودراسي غير أما التطبيق العملي الجامع منا يسعى إليه وتمثل أن أكون صحفية لكني بالرغم من كل الضغوط التي نواجهها إلا أنني سأبدل كل مجهودي للوصول إلى أهدافي.

الحصول على الوظيفة عملية شاقة

بدورها تقول الأخت/ سحر الشرجي طالبة (علم النفس) إن التعليم في اليمن هو غير كل التعليم فبعد التخرج لا تستطيع عمل أي شيء من أجل النهوض بالتنمية وأنا اعتبر العادات والتقاليد أكبر عائق ما يجرها من حقها في التعليم وأن مكانها البيت والعقلية ليوم لن تتغير عند بعض أفراد المجتمع والنظرة إلى المرأة مازالت متخلفة في نظرهم لا كلمة لها ولا قرار وهذا يدل على أن نظرة الرجل للمرأة مهما تعلمت مكانها البيت أو يكون هو عالة عليها.



هناء الأهدل



أروى السايغي

من دراستي التي استمرت أربع سنوات بينما أستطيع الحصول على مثل هذه المعلومات من الإنترنت، أو أي كتب ومجلات وأنا اطالب أن تستمر المرأة فيما هو نافع وذلك لن يتم إلا بالتطبيق وبشكل عملي وأنا أبحث عن ما ينفعني وذلك سيساعدني في التقدم لأي وظيفة أو مهنة تماماً ما أتدرسه في الجامعة فدراسي شيء والواقع شيء آخر هذا إلى جانب أن ما ندرسه هو في الأساس جانب نظري ولا يتعلق بالعمل أبداً فالدراسة لا تطلق الجانب العملي وما نواجهه من صعوبات هو عدم وجود الجانب العملي الذي يؤهل الفتاة الجامعية للتخرج من تخصصها للعمل ضمن ما تعلمته وظيفتها أثناء فترة الجامعة، وذلك لأنني لا أجيد المهارات العملية أما إذا توفرت لي الفرصة فذلك سيضيف من ثقتي للوصول إلى تنمية قدراتي ومواهب ما سيكتسب من الحصول على الوظيفة فالحل بالنسبة لي مسألة ضمير ولم أجد العمل الذي يناسب قدراتي ومواهبني أما دراستي فلا أستفيد منها إلا كوني طالبة جامعية فقط لا غير أما إذا أردت أن أكون إعلامية حقيقية فلا بد أن أبحث في مجالات أخرى كي أستطيع الدخول في سوق العمل والعمل على تنمية

تخصصي في غير مجال عملي

أما الأخت/ هناء جميل - طالبة سنة ثالثة كلية الإعلام قسم إذاعة وتلفزيون جامعة صنعاء فتقول: أنا موظفة لكن وظيفتي في غير مجال الدراسة وأعمل في مركز تدريب وتأهيل، وعملي الذي أقوم به مختلف تماماً ما أتدرسه في الجامعة فدراسي شيء والواقع شيء آخر هذا إلى جانب أن ما ندرسه هو في الأساس جانب نظري ولا يتعلق بالعمل أبداً فالدراسة لا تطلق الجانب العملي وما نواجهه من صعوبات هو عدم وجود الجانب العملي الذي يؤهل الفتاة الجامعية للتخرج من تخصصها للعمل ضمن ما تعلمته وظيفتها أثناء فترة الجامعة، وذلك لأنني لا أجيد المهارات العملية أما إذا توفرت لي الفرصة فذلك سيضيف من ثقتي للوصول إلى تنمية قدراتي ومواهب ما سيكتسب من الحصول على الوظيفة فالحل بالنسبة لي مسألة ضمير ولم أجد العمل الذي يناسب قدراتي ومواهبني أما دراستي فلا أستفيد منها إلا كوني طالبة جامعية فقط لا غير أما إذا أردت أن أكون إعلامية حقيقية فلا بد أن أبحث في مجالات أخرى كي أستطيع الدخول في سوق العمل والعمل على تنمية

تعتبر المناهج التعليمية في الجامعات الركيزة الأساسية في عملية التحصيل العلمي التي من خلالها يستمد الطالب المعرفة العلمية ومن ثم تأهيله وتزويده بالمهارات وفق المستجدات العلمية الحديثة. إلا أن هناك ضعفاً في التعليم الجامعي في اليمن وضعفاً للمناهج وعدم مواكبتها للتطور العلمي الحديث في مختلف التخصصات وبالذات للفتاة اليمنية الجامعية، هذا ما أكدته آراء طالبات في جامعة صنعاء حول واقع مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية.

استطلاع/ فائزة أحمد مشورة

الآن سوق العمل في بلادنا لا يحتاج إلى مؤهلات جامعية لأننا بحاجة إلى أيدي عاملة فاعلة كي نستطيع رفع مستوى التنمية في مختلف المجالات سواء في الصناعة أو الزراعة، تعليم، صحة .. الخ كونه الاقتصاد اليمني بحاجة إلى المهارات التعليمية فالمرأة كعنصر منتج تستطيع الدفع بعجلة التنمية إذا ما تم تعليمها وتدريبها لتأدية الدور الجوهري في قيادة حركة التنمية في المجتمع اليمني، واكتساب الفتاة المهارات العلمية والمهنية والثقافية سيجعلها قادرة على خلق واقع ومستقبل يتوازن مع حركة التنمية الذي يبدأ من العمل ضمن ما تعلمته وظيفتها أثناء فترة الجامعة، وذلك لأنني لا أجيد المهارات العملية أما إذا توفرت لي الفرصة فذلك سيضيف من ثقتي للوصول إلى تنمية قدراتي ومواهب ما سيكتسب من الحصول على الوظيفة فالحل بالنسبة لي مسألة ضمير ولم أجد العمل الذي يناسب قدراتي ومواهبني أما دراستي فلا أستفيد منها إلا كوني طالبة جامعية فقط لا غير أما إذا أردت أن أكون إعلامية حقيقية فلا بد أن أبحث في مجالات أخرى كي أستطيع الدخول في سوق العمل والعمل على تنمية

الأخت أروى السايغي إعلامية وثانية مديرة دائرة الإخراج في القناة الفضائية اليمنية قالت: البعد الواضح بين ما درسه في الجامعة، وما واجهناه في الوظائف لا يتطابق مع ما تم دراسته خلال الأربع السنوات من حيث التدريس الجامعي وسياسة التعليم الجامعي ومخرجاته، وإلى حد كبير أرى أن مخرجات التعليم ضعيفة وغير قادرة على تلبية احتياجات السوق أي أننا غير قادرين على المنافسة، إن عدم إيجاد فرص عمل جديدة هو نتيجة غياب التخطيط السليم، فأنا وجدت نفسي قد أعدت تأهيلي وتدريب في مجال العمل الذي قيمت بدراسته خلال الأربع السنوات وواجهتني العديد من الصعوبات لفهم أساسيات العمل التلفزيوني حتى استطعت الوصول إلى كوني مخرجة أستطيع ممارسة مهامي بتمكن، وذلك تتطلب إعادة الدراسة والتدريب من جديد لكي أستطيع مواكبة العمل والتطور في مجال عملي وهذا يؤكد أن التخصصات التطبيقية في مختلف المجالات يحتاجها الطالب الجامعي على



هل لتنظيم الأسرة فوائد؟

د. فهد محمود الصبري

تنظيم الأسرة هو ممارسة تركز على وضع الأسرة ومستقبلها من حيث الإنجاب، بحيث تتمكن الأسرة من العيش بصحة وسعادة في إطار إمكانياتها ومسؤولياتها، وهي بشكل عام تعني أن يقوم الزوجان بتخطيط توقيت إنجاب الأطفال وعدهم والفترة الزمنية التي تمر بين إنجاب كل طفل وآخر وذلك بغرض تقليل احتمال تعرض الأمهات والأطفال لمخاطر الحمل والولادة في المراحل الخطرة من العمر وتقليل الوفيات بين الأطفال قبل وأثناء الولادة حيث تزيد مع تقارب فترات الحمل، كما أن نسبة الاجتهت تزداد خاصة للأمهات اللاتي تزيد أعمارهن على 35 سنة أو تقل عن 20 سنة فقد بينت الصوغ الخاصة بصحة الأسرة أن معدل الذين يتوفون قبل بلوغهم العام الأول هو 128 في كل ألف مولود حي، بينما هذا المعدل ينخفض إلى حوالي 80 وفاة لكل ألف مولود حي إذا كان العمر 20 - 39 عن من يتوفون إذا كانت المعبادة أربع سنوات وأكثر (124 مقابل 55).

لا شك في أن صحة الأطفال الجسدية والنفسية تتأثر تأثيراً كبيراً بحجم الأسرة، وقد وجد أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسرة صغيرة الحجم والذين يحصلون على اهتمام فردي أكبر في السنوات الأولى من أعمارهم ينشؤون أكثر صحة من الناحية الجسدية والنفسية فمن الناحية الجسدية وجد أن الطفل في الأسرة صغيرة الحجم والأطفال الذين ينشؤون في أسرة صغيرة وذلك لما يلقونه من رعاية كافية في هذا المجال كما له الأثر الكبير في تحسين نوعية حياة الأسرة أما عندما يضطر الآباء إلى الإنفاق على أسرة كبيرة الحجم فيؤدي ذلك إلى زيادة عدد ساعات العمل إلى جانب عدم توفر الغذاء الصحي المناسب وفرص الراحة ما يؤدي إلى تدهور صحة الآباء، كما أن الآباء ممن لديهم أسر كبيرة الحجم يعانون عادة من ضغوط نفسية وفكرية قد تؤدي إلى بعض الأمراض الجسدية مثل ارتفاع ضغط الدم والإصابة بقرحة المعدة وغيرها، وذلك فإن تحسين صحة الآباء هو أحد أهداف وفوائد تنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة، وهذا ما يتطلب مشاركتهم الفاعلة كما يعتبر تنظيم الأسرة مهما في تحسين الحال الغذائية بين الأمهات والأطفال.

إن من النتائج المحتملة للزيادة في عدد أفراد الأسرة أن تقل الموارد الغذائية بالنسبة للفرد ما يؤدي إلى تفاقم سوء التغذية وكما كبر حجم الأسرة تزيد المشكلة حيث لا يجد الطفل احتياجاته من الغذاء المتوازن والرعاية الصحية الكافية للوقاية من أمراض سوء التغذية. كما أنه في الأسر كبيرة الحجم لا توجد فترة راحة كافية بين حمل وآخر ما يؤدي إلى ظهور أعراض سوء التغذية على الأمهات وقد أثبتت نتائج الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الغذاء الذي تتناوله الأم أثناء الحمل ووزن الطفل وميعاد الولادة حيث تكثر نسبة الأطفال المولودين قبل الميعاد عندما لا تأخذ الأم فرصة جيدة في التغذية المناسبة أثناء الحمل.

تحسين فرص التوافق الأسري والسعادة في محيط العائلة كما في الأسر صغيرة الحجم عادة تكون الضغوط الاقتصادية أقل عنها في الأسر الكبيرة الحجم وذلك يؤدي إلى إتاحة فرص أكبر للتوافق الأسري ما يوفر السعادة لأفراد هذه الأسرة. وقد وجد أنه كلما كبر حجم الأسرة زاد احتمال سوء العلاقات بين الزوج والزوجة، وبين الآباء والأبناء خاصة إذا ما كانت الحالة الاقتصادية متدنية، كما أنه في الأسرة الصغيرة الحجم يتوفر الوقت الكافي للزوجين ليتمتع كل منهما بصحبة الآخر وبصحبة الأبناء بعكس الحال في الأسرة كبيرة الحجم.

منع الحمل غير المرغوب فيه وما يتبع ذلك من مضاعفات، إن تنظيم الأسرة يؤدي إلى منع الحمل وذلك لا لتأجيل الحمل إلى وسائل خطيرة للتخلص من الجنين غير المشروعة أو طرق ضارة وبواسطة أفراد غير مدربين ما قد يعرض حياة الأم للخطر. والحمل غير المرغوب فيه يؤدي إلى تغيرات نفسية وجسدية للحامل وقد تحدث بعض الخللالات الزوجية، كما لوحظ أن الطفل الذي يأتي نتيجة لهذا الحمل عادة ما يكون لديه مشاكل نفسية وسلوكية في حياته نتيجة الإحساس بأنه لم يكن مرغوباً به، كما يعتبر تنظيم الأسرة ذو تأثير على الأطفال من خلال منع الحمل في حالة وجود أمراض وراثية معروفة للعائلة فعندما تكون هناك بعض الأمراض المتوارثة المعروفة فإن منع الحمل والإنجاب يعتبر فائدة من فوائد تنظيم الأسرة ومن أمثلة بعض الأمراض الوراثية المعروفة التي قد تتوارثها العائلات، وبعض أنواع العمى وبعض أنواع التخلف العقلي والأذيما المنجية وهناك فوائد اجتماعية واقتصادية أن تنظيم الأسرة له تأثير على الطفولة والنشء بشكل مباشر وغير مباشر على كل المؤسسات العاملة في مجال الطفولة التعاون ودعم كل برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

إطالة على الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة في اليمن



المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة

تبين المؤشرات أن نسبة المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة الحديثة بين النساء المتزوجات الشابات لا يزال متدنياً خاصة فيما يتعلق بمصدر الحصول على الوسيلة، فمن خلال نتائج مسح 1997م تبين أن نسبة المعرفة على الأقل بوسيلة واحدة من الوسائل الحديثة هي (72.5%) من إجمالي النساء المتزوجات في العمر (15-49) سنة، بينما هذه النسبة بين (50%) إلى (60%) من إجمالي النساء في مصر وتونس، وتندني نسبة الاستخدام الحالي للوسائل الحديثة بين الشابات المتزوجات في اليمن إلى حوالي (7%) لدى المتزوجات في العمر (15-24) سنة مقابل (13%) في المتوسط العام بين إجمالي النساء المتزوجات في

يعد استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة مؤشراً مهماً له أثره الإيجابي على مستوى الخصوبة وكذلك على صحة الأم والطفل. وبشكل عام، تبين النتائج المستخلصة من المسح الصحي لعام 2003م أن استخدام وسائل تنظيم الأسرة في اليمن لا يزال متدنياً بالمقارنة مع العديد من البلدان العربية والإسلامية. إذ تبلغ نسبة الاستخدام لدى النساء المتزوجات في اليمن (23%) بينما هذه النسبة بين (50%) إلى (60%) من إجمالي النساء في مصر وتونس، وتندني نسبة الاستخدام الحالي للوسائل الحديثة بين الشابات المتزوجات في اليمن إلى حوالي (7%) لدى المتزوجات في العمر (15-24) سنة مقابل (13%) في المتوسط العام بين إجمالي النساء المتزوجات في

السكان والتنمية الصحية

تمثل التنمية الصحية جزءاً مهماً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتهدف أساساً إلى تحسين الأوضاع الصحية للمجتمع وذلك بالتخلص التدريجي من أسباب الوفاة والمرض. وإذا كانت الصحة تعني الحالة السليمة المتكاملة للإنسان في النواحي الجسدية والعقلية والاجتماعية التي تعينه على العمل والإبداع والاستمرارية له ولأجياله القادمة، فإن تحسينها يتوقف على مدى التقدم المحرز على ثلاث جبهات رئيسية وهي: التغذية والرعاية الصحية والظروف المعيشية والصحية بما فيها إمدادات مياه الشرب النقية والتصريف الصحي للمياه والمخلفات والقمامات. إن التغذية السليمة هي بمثابة الأساس لشروع الصحة، حيث تجعل الأفراد أكثر قوة ومناعة ومقاومة الأمراض، أما الرعاية الصحية فهي معنية بتوفير الخدمات العلاجية والوقائية والتحصين واستخدام الأوبئة، ويؤدي توفير إمدادات المياه النقية وتحسين وسائل الصرف إلى التقليل من حالات الأمراض وعداؤها والطفيليات. إن تصافر جهود التنمية على هذه الجبهات الثلاث كان وما يزال من أسباب التقدم الصحي وما أدى إليه من انخفاض للوفيات وتحسين نوعية الغذاء الذي أدى من ناحية إلى زيادة الخصوبة البشرية. ومن الملاحظ أن الأوضاع الصحية في اليمن

قد تحسنت خلال العقود القليلة الماضية ومن أبرز دلالات ذلك التحسن ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد من (47) سنة في نهاية السبعينيات إلى (58.3) سنة في نهاية التسعينيات 1997م، انخفاض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من العمر لنصل إلى حوالي (95) حالة وفاة لكل ألف مولود ومعدل وفيات الرضع إلى (75.3) وفاة لكل ألف مولود حالياً، واستئصال العديد من الأمراض الفتاكة وتحسن خدمات الرعاية ووسائل الوقاية والعلاج، وتعود أسباب ذلك التحسن بالدرجة الأولى إلى ثلاث عوامل: تحسين الأوضاع العلاجية والصحية، واستئصال الأوبئة والأمراض الفتاكة وتخصيص موارد مالية متناسبة للتنمية في قطاع الصحة العامة. وعلى الرغم من هذه التطورات المرموقة فما زالت هناك مشكلات صحية هائلة، حيث ما تزال المستويات المنخفضة للوفاة مرتفعة بصورة غير مقبولة مقارنة مع البلدان المتطورة والنامية، وتبلغ معدلات وفيات الأطفال في اليمن عدة أمثال تلك السائدة في البلدان المتطورة. ويحدث نصف هذه الوفيات تقريباً في الحالات التي يمكن منعها بتكاليف غير باهضة نتيجة لأمراض الإسهال والجهاز التنفسي التي تتفاقم جراء سوء التغذية.

ابتهاجنا بأعياد الثورة اليمنية المباركة، عهد أكد بمواصلة بناء دولة النظام والقانون، دولة العدالة والمساواة الاجتماعية